اثنان للزوج وللمقر به سبعة اسهم له في طلبه
وان يك الزوج هو الذي اقر وصدق الاختان بالذي صدر
كان له اربعة تزيد له ياخذها القدر ونصف تكمله
اما اذا انكرتا من قربه لا تعطه شيا ولا المقر به
فان تكن احداهما اقرت وصدقتها اختها او قرت
والزوج منكر لما قد اثبتا فاربع تبقى له ان ابتا
تنثنها الاختان وهو ينكر واوجه فيها ثلاث ذكروا
اولها توضع في يد المقر والثان له والزوج نصفان استقر
ثالثها تعطى لبيت المال كمال لا مالك له في الحال
وعندنا الاول فيها اجود في زايد لا يدعيه احد
وان تعددا المقر واتحد اقراره في عينه ولو عدد
فاعط من انكر ما يخصته بحكم الانكار ولا تنقصه
ومن اقر حكم ما اقرا وفاضلا لمن به اقرا
كمدرك بنتين مع عمين اقرتا بابن او ابنتين
وانكر النعمان من اقرتا به فيحوي كل من قد اثبتا

مازاد

مازاد في الانكار عن خطيهما ابنا او ابنتين كان او هما
وان تعدد المقر واختلف اقراره به وكل قد وصف
كان بشخص ابنتان فوتا واختلف الاقرار فيما فرتا
فقالت الاولى هو ابن ابينا وقالت الاخرى اخو ابينا
فاعط كلا منهما بالصفة اعني التي بها له اقرت
فان اردت عمل الاقرار فحصلن مسئلة الانكار
وبعدها مسئلة لمن اقر وعدد تها بقدر من اقر
وحصلن بالنسب الاربعة عددا يكون جامعا للجملة
ثم اقسمنه على المسايل يخرج لكل جزء سهمها العلل
فمن له شئ من اي مسئله يضربه في جزء سهمها وله
وما يزيد عن نصيبين من اقر من حظ الانكار فاعطه المقر
واعطه الجميع ان اسقطه وان يكن مساركا قاسطه
كهالك عن عمه وعن بلان من اخوان بقيت قرنى التراث
اقرتا التي لام بابنه لاختها وعمها بجدته
وبشقيق قرتا الشقيقه واخت لاب بمثلها حقيقه

Copyright © King Saud University